

Distr.
GENERAL

S/RES/945 (1994)
29 September 1994

مجلس الأمن

القرار ٩٤٥ (١٩٩٤)

الذي اعتمدته مجلس الأمن في جلسته ٣٤٣١
المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١)، المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/52)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1069)، وفي التقرير الشفوي الذي قدمه مبعوثه الخاص،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد أيضا أن القرارات التي سيتخذها في المستقبل بشأن دور الأمم المتحدة المقبل في أنغولا ستأخذ في الاعتبار مدى إظهار الأطراف تحليهم بالإرادة السياسية لتحقيق سلم دائم،

وإذ يشني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاص وممثلو الدول الثلاث المراقبة في عملية السلم الأنغولية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبعض الدول المجاورة، وإذ يشجعهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى حل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت ممكن من خلال مفاوضات تعقد في إطار "اتفاقات السلم" وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يكرر الإعراب عن بالغ قلقه لاستمرار العمليات القتالية العسكرية في إقليم أنغولا كله، مما يسبب للسكان المدنيين معاناة شديدة، ويعرقل التوصل إلى خاتمة ناجحة لمحادثات السلم في لوساكا والتنفيذ الفعلي للولاية المناطة الآن ببعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء ما يدعى حدوثه من انتهاكات للتدابير المذكورة في الفقرة ١٩ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ تقلقه أيضا استطالة مدة محادثات السلم في لوساكا، وإذ يعيد تأكيد الأهمية التي يعلقها على الاختتام السريع والناجح لهذه المحادثات،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وبالتقرير الشفوي الذي أدلى به مبعوثه الخاص في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى الطرفين كليهما أن يضيا بالالتزامات التي سبق أن أخذاها على عاتقهما خلال محادثات السلم في لوساكا، ويحثهما على استكمال مفاوضاتهما بأسرع ما يمكن وبذل كل جهد لازم للتوصل إلى التوقيع على اتفاق لوساكا رسميا قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٤ - يعلن في هذا السياق أنه لن يقبل أي عرقلة جديدة أو تسويق جديد في عملية السلم؛

٥ - يعلن كذلك أنه، نظرا لقبول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، رسميا، لكامل مجموعة الاقتراحات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة، ونظرا للمفاوضات الدائرة حاليا، فإنه لن ينظر في الوقت الراهن في فرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على النحو الموضح في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

٦ - يكرر الإعراب عن اعتزامه أن يعيد النظر، في أي وقت، في دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل إلى اتفاق سلم في لوساكا؛

٧ - يشجب بقوة تكثيف الأعمال العسكرية الهجومية في جميع أنحاء أنغولا، مما يخالف القرار ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ويكرر مرة أخرى طلبه أن يوقف الطرفان كلاهما، فورا، جميع العمليات العسكرية؛

٨ - يؤكد استعدادَه للنظر في الإذن بسرعة، بعد توقيع الطرفين بالأحرف الأولى على الاتفاق وتوخيا لتوطيد ذلك الاتفاق في مراحله الأولية والأخطر شأنا، بإجراء زيادة سريعة في قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، بحيث تبلغ المستوى الذي كان مأذونا به في السابق؛

٩ - يؤكد كذلك استعدادَه للنظر بسرعة في أي توصية يقدمها الأمين العام من أجل توسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا، وذلك بعد أن يجري التوقيع رسميا على الاتفاق المنتظر إبرامه في لوساكا؛

١٠ - يدين أي عمل، بما في ذلك زرع الألغام البرية، يهدد تقديم المساعدة الإنسانية بلا عراقيل إلى كل من يحتاجها في أنغولا ويعرض للخطر حياة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، ويدعو جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، إلى إبداء تعاونها التام في هذا المجال؛

١١ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء اختفاء العاملين في الإغاثة الإنسانية في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، ويطالب الأطراف المسؤولة عن ذلك بأن تفرج عنهم فوراً، ويطلب إلى جميع الأطراف، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، أن تتعاون تعاوناً تاماً في التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في مسألة اختفائهم؛

١٢ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي سبق أن ساهمت في جهود الإغاثة، ويناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تمد أنغولا، بسرعة، بالمزيد من المساعدة بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٣ - يلاحظ مع القلق استمرار ورود التقارير التي تضيد بحصول انتهاكات لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛ ويعيد تأكيد واجب الدول الأعضاء، جميعاً، المتمثل في تنفيذ هذا القرار بحذافيره؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يتكفل بإعلام المجلس، بانتظام، بالتقدم الذي يُحرز في محادثات لوساكا، وكذلك بالوضع العسكري والإنساني في أنغولا، ويطلب إلى الأمين العام، لهذه الغاية، أن يقدم إليه تقريره في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

١٥ - يقرر ابقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —